فوق الطاولة

د. سعد بساطة

نريد إعادة إعمار.. مترافقاً مع: تجنّب إعادة الأخطاء!

ما من موضوع استحوذ على اهتمام المواطن والدولة مؤخراً مثل «إعادة بناء الوطن»؛ وسأكتب بصراحة دون تنميق للكلمات أو اختصار المعاني!.

الحديث يدور بعد مؤتمر القمة الذي عادت فيه الجامعة العربية لسوريا؛ حول معاودة عمل بعض الاستثمارات الخليجية –التي كانت قبل الحرب–؛ واسمحوا لي أن أتوقف عند الكلمة الفضفاضة «خليجية»؛ فعلى الرغم من الحفاوة باستقبال رئيسنا في القمة العربية في «جدة» فهذا لايعني طي صفحة الماضي عند الكل، دعونا نقل إن العلاقات السورية – الخليجية المعول عليها هي مع: (السعودية+ الإمارات+ سلطنة عمان).

فقد كان هناك شركات قطرية للإنشاءات على شاكلة (دانة– البتيل– الرواد) تتهيأ لمشروعات في دمشق؛ والساحل السوري ولا ينتظر أن تعود في الأمد القصير.

وهنا أسرد السيناريو المرتقب: لا يتوقع أي مراقب عقلاني في الشأن الاقتصادي؛ أن تعود عقارب الساعة للوراء؛ ولكن التقارب السياسي البطيء (بدءاً بالعلاقات الدبلوماسية) من إعادة السفارات سيتم؛ يليه انفتاح اقتصادي بطيء ولكن بشروط (من كلا الطرفين).

وهنا سأسمي الأشياء بمسمياتها؛ هل ما زلنا البلد الجذاب للاستثمار؛ وهل مناخنا جاذب لها أم على العكس: طارد للاستثمارات؟ (فساد– بيروقراطية– تهتك بنى تحتية، ، و. و).

وبالتالي فالسؤال: ما المطلوب لتشجيع تلك الاستثمارات؟

أجيب: صدرت نسخة حديثة من قانون الاستثمار؛ بالمجمل كل القوانين (على الورق) جذابة؛ ولكن.. العبرة في التطبيق!

يفترض تسهيل الأمور؛ وسفلتة الطرقات والتأهيل والتسهيل؛ بالستثمر (سوري عائد– عربي– خليجي– أجنبي.. الخ)؛ فحسب دراسة الإيسكوا ٢٠١٥: إعادة الإعمار تحتاج إلى (رساميل– معدات– إسمنت– حديد تسليح– عمال– مهارات.. الخ) ليست متوافرة لدينا؛ لذا يجب الاستعانة بالخارج متسلحين بأننا نعرض مشاريع مربحة في وقت الضيق (الكساد العالمي: الذي يغمر المعمورة)؛ لذا يجب الضرب بيد فولانية على كل موظف بيروقراطي بسبب (تلكؤه / فساده) يمكن أن يعوق مسيرة إعادة والإعمار.

إليكم هذه القصة الحقيقية الطريفة (والمحزنة بآن معاً) – على لسان مسؤول في غرفة التجارة–:

قبل الأزمة: تبارت الشركات التركية لاقتحام السوق السورية؛ وكان هنالك معرض في حلب للصناعات النسيجية والملابس؛ اشترك فيه زهاء ٤١ شركة تركية؛ اقترب ممثل أولى الشركات التركية من مكان معني بالمراقبة ومعه ١٥ نموذجاً لسراويل جينز للعرض؛ هنا قام أحد موظفي هذا المكان بقص كل بنطال (بحجة أنه يمنع عملية بيع تلك السراويل)؛ مشى مندوب الشركة القهقرى وأمسك هاتفه المحمول؛ وقام بمكالمة سريعة أطن بعدها انسحاب الشركات الـ ٤٠ الباقية من الاشتراك بالمعرض!

هذا مثال حي كيف يقوم موظف صغير؛ بضيق عقله وسوء سلوكه؛ بتخريب مبادرات حكومية ضخمة!

أجد هنا من الواجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين:

(١) لا نتكلم فقط عن إعادة إعمار ما خرّبته الأزمة؛ بل ما هدمه زلزال شباط الماضي!

(٢) هنالك جار منافس لنا في إعادة الاعمار؛ ويجذب المساعدات والرساميل المكنة / هو تركيا.

هنا أقترح: وحدة تدخل عليا؛ ذات صلاحيات استثنائية (من ذوي الخبرة / ونظيفي اليد) متوافرة على مدار الـ٢٤ ساعة لحل أي مشكلة متعلّقة بـ(جمارك– تراخيص– قروض– موافقات– تسهيلات) لعملية الإعمار؛ مما يوفر عليها البطء البيروقراطي والفساد الوظيفي.

في الختام: ألا نبني آمالاً كباراً على الخليج؛ فلطالما كانت الجارة لبنان (التي حالها ليس بأفضل منا) تعتمد على التهافت الخليجي وفوجئت أخيراً؛ بأنها بتركيبتها الحالية؛ قد فقدت الكثير من ألقها السابق في عيونهم.

توصيتي: ماحك جلدك مثل ظفرك؛ والبركة في الرساميل السورية العائدة.

تسليم محصول دير الزور والرقة وإدلب على الهوية

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوجه بتقديم التسهيلات لاستلام أكبر كمية من القمح

الأمين: تسلمنا ٥٤ ألف طن حتى الآن ولدينا مخزون يكفي شهرين غير الموسم الحالي

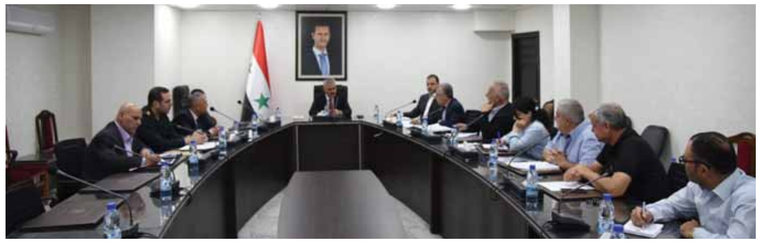

هناء غانم

شدد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم على خلال اجتماع اللجنة المركزية لتسوق القمح الذي عقد أمس على تقديم كل التسهيلات الممكنة لاستلام أكبر كمية من القمح وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة لكون محصول القمح يرتبط بالأمن الغذائي ولقمة عيش المواطن.

وبحث الاجتماع كل التسهيلات المقدمة للفلاحين وتذليل العقبات والصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية التسويق، وتسخير كل ما من شأنه خدمة عملية التسويق وذلك من خلال العمل التشاركي بين جميع المكونات الوطنية عامة كانت أم خاصة والعمل بعقل مؤسساتي والابتعاد عن العقلية الفردية بالعمل العام.

وبهدف دعم الفلاحين واستلام أقماحهم، تم الاتفاق على استلام الأقماح من فلاحي الرقة ودير الزور وإدلب على الهوية الشخصية أسوة بمحافظة الحسكة، وذلك لكونها تضم مناطق مزروعة بالقمح خارج سيطرة الدولة.

وأكد الوزير أنه سيتم بذل أقصى الجهود ووضع كل الإمكانات في المؤسسات التابعة للوزارة كالسورية للتجارة والمخابز والحبوب من أجل نجاح عملية استلام الأقماح وتقديم كل الدعم اللازم للفلاح.

بدورهم أعضاء اللجنة أكدوا ضرورة التعاون لمنح التجاوزات التي تحصل أثناء عملية التسويق وتيسير عمل الفلاحين وتجنب الروتين الذي يعوق أو يؤخر استلام المحصول وضرورة التعاون بين الوزارات المعنية واتحاد الفلاحين لضمان استلام إنتاج القمح بالكامل.

ومن الجدير ذكره أن اللجنة المركزية لتسويق القمح تضم في عضويتها ممثلين عن وزارات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والعدل والزراعة والداخلية واتحاد الفلاحين.

مدير عام مؤسسة الحبوب عبد اللطيف الأمين قال لـ«الوطن»: تم خلال الاجتماع الاتفاق على تقديم كل التسهيلات للفلاحين من جميع الجهات المعنية والتعامل بمسؤولية كاملة لتنفيذ القرارات ومنع أي تجاوزات أو خلل في عملية الاستلام ودفع مستحقات الفلاحين دفعة واحدة ومن دون تأخير.

وذكر أن اللجنة التسويقية على مستوى القطر مهمتها معالجة كل القضايا التي تحصل أثناء موسم القمح وتسهيل عمليات التسويق، لافتاً إلى أن هناك بعض الإجراءات الواجب اتخاذ قرارات بها لتسهيل عملية استلام الأقماح، ففي محافظة إدلب كانت هناك مشكلة تتمثل بعدم الحصول على ورقة المنشأ باعتبار أن للمحافظة خصوصية وقسم منها خارج السيطرة وكان القرار إعفاء الفلاح من شهادة المنشأ وتمكينه من تسليم الأقماح من خلال صورة الهوية، الأمر الذي شدد عليه الوزير حرصاً على شراء كل حبة قمح، إضافة إلى إيجاد آلية لتوزيع الأكياس على الفلاحين خوفاً من الاتجار بها بحيث يقوم كل فلاح بإحضار كتاب من الجمعية وعند الاستلام يتعهد بإعادة الأكياس ملوءة بالقمح تجنباً للتلاعب بهذا الأمر.

وذكر الأمين أن هناك مراقبة لعمليات التسويق مع تسهيل كل الإجراءات الممكنة تلافياً لحدوث أي مشكلة تعوق تسويق الحبوب، وفي كل محافظة هناك لجنة من مختلف الجهات يرأسها المحافظ وهي مفوضة بمعالجة أي مشكلة تعوق تسويق الأقماح.

وعن كميات الأقماح التي تم تسليمها حتى الآن، قال الأمين: تم تسليم ٥٤,١٩٢ طن، مبيناً أن الموسم لايزال في بدايته وأن الكميات المتوقعة لهذا العام تصل إلى أكثر من مليون طن ولكن لا نستطيع أن نجزم بذلك لأن هذا الموضوع يخضع لعدة ظروف لكن وفق ما أكدت عليه وزارة الزراعة لجهة الكميات التي تمت زراعتها سواء بالمساحات المزروعة البعلية أم المروية نستطيع القول إننا متفائلون بالموسم لهذا العام.

وحول تأهيل الصوامع أضاف: إن هناك قسماً كبيراً من الصوامع مدمر ويتم العمل على تأهيله لافتاً إلى أن هناك صومعة تل بلاط شرق مدينة حلب تمت إعادة تأهيلها بالكامل وسعتها ١٠٠ ألف طن وهي جاهزة لاستقبال الموسم خلال هذا العام.

ولفت الأمين إلى أن الدولة حريصة على تأمين جميع الكميات من الدقيق والقمح بكميات كافية ولفترات طويلة، مشيراً إلى أننا كمؤسسة لن يتوقف عملنا على الإنتاج المحلي، بل سنقوم بالاستيراد كامل الكميات التي يحتاجها القطر من القمح حرصاً على تأمين مادة الخبز، مؤكداً أن لدينا كميات كافية لمدة شهرين قادمين إضافة إلى الموسم القادم وعلى ضوئها يتم تحدد التسويق الواجب استيرادها.

وحول ما يشاع عن ارتفاع سعر الخبز قال: نحن لسنا أصحاب قرار لكن الدولة ورغم التكاليف التي تتحملها لتأمين مادة الخبز تصر على الاستمرار بدعم هذه المادة ولن تتراجع عن ذلك.

قضية إكسسوارات الموبايلات تحال للقضاء لعدم المصالحة عليها

الجمارك تضبط «بوتوكس» وأجهزة طبية مهربة بقيمة ١,٥ مليار ليرة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط كميات كبيرة من مواد التجميل أهمها (البوتوكس) المهربة إضافة لأجهزة طبية وإبر معالجة في إحدى الورش بمنطقة المزرعة بدمشق تتجاوز مع غراماتها ١,٥ مليار ليرة بحال تمت المصالحة عليها منها بضائع تم ضبطها، على حين تم العثور على فواتير (ناجية من الحجز) بضائع مهربة تم بيعها من نفس المصدر.

وفي متابعة لـ«الوطن» حول قضية ضبط نحو ٩ أطنان من الإكسسوارات (إكسسوارات الجوالات) في سوق بيع الموبايلات بدمشق (البرج) من إحدى المفارز الجمركية والتي نشرتها «الوطن» مؤخراً، تبين أن معظم هذه الإكسسوارات لا تحمل بيانات جمركية، وبعد الكشف والتحقق من طبيعة البضائع وتنظيم قضية جمركية، علمت «الوطن» أن قيمتها مع غراماتها عالية لكن مالك البضائع لم يصالح على المهربات وتمت إحالة القضية مع كل حيثياتها للقضاء علماً أن صاحب البضائع موجود خارج البلد في إحدى الدول العربية.

وتعد هاتان القضيتان من القضايا النوعية التي وضعت الجمارك يدها عليها مؤخراً حيث يرى بعض المتابعين للسوق المحلية والعمل الجمركي أن الإجراءات والتعاميم الأخيرة في الجمارك وتكثيف العمل الجمركي تقيد أن هناك ارتفاعاً في معدلات التهريب في السوق المحلية واتساع المعروضات من البضائع المهربة في المحال والأسواق والبسطات والمولات والصيدليات وغيرها، وهو ما تطلب من الإدارات الجمركية تكثيف حضورها ومتابعاتها في النطاقات الجمركية وخارجها للحد من ظاهرة التهريب.

وهو بخلاف ما سجله بعض التجار والصناعيين اتجاه التعاميم الأخيرة للجمارك والتي تقيد بترصد المهربات أينما وجدت وهو ما اعتبروه خروجاً عن العرف في عدم دخول الجمارك للمحال والمستودعات داخل المدن والأسواق المحلية.

بينما تؤكد الجمارك أنها مازالت ملتزمة بالتفاهمات الحاصلة مع غرف التجارة والصناعة لجهة التنسيق عند الدخول للمحال والأسواق المحلية وحضور ممثلين عن هذه الغرف ومشاركتهم في عمليات الكشف وتحديد نوع وصنف وطبيعة البضائع التي تم ضبطها استناداً لخبرتهم.

وأن معظم المهام الجمركية تكون في النطاقات الجمركية وخارج المدن ولا يكون الدخول للمحال التجارية إلا بناء عل تحريات تفيد بوجود المهربات وخاصة أن الجمارك استعادت الكثير من المناطق والنطاقات الجمركية التي كانت خارج سيطرة الدولة خلال السنوات الماضية وحالياً تتم ممارسة العمل الجمركي بها والعمل على ضرب طرق ومعابر التهريب لمنع وصولها للأسواق الداخلية كما يؤكد العاملون في الجمارك أن هناك توزعاً مدروساً للمفارز الجمركية وفق خطة العمل الجمركي بحيث يمكن تنفيذ المهام الجمركية في مختلف المناطق والطرقات التي يمكن أن يستفيد منها المهربون.

ماذا ينتظر الاقتصاد السوري بعد تحسن علاقاتنا مع العرب؟

اللحام لـ«الوطن»: العروض كبيرة لكنها تنتظر التسهيلات والنتائج تحتاج لزمن طويل

المصري لـ«الوطن»: الانفتاح لا يشكل خطورة على المنتج المحلي بل يحفز على تحسين الجودة

نوار هيفا

بعد توقعات البنك الدولي الصادرة في آذار الماضي عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي لسورية بنحو ٣,٢ بالمئة لعام ٢٠٢٣، دفع معظم الخبراء الاقتصاديين اليوم لتغيير هذه التوقعات مع حدوث تطور لافت على صعيد العلاقات السورية العربية بعودة مقعدها إلى جامعة الدول العربية، وطرح السؤال حول ما ينتظر الاقتصاد السوري وماذا يجب عليه أن يقدم.

رئيس غرفة تجارة دمشق أيو الهدى اللحام أوضح أن عودة سورية للجامعة العربية مهمة جداً بالنسبة لعلاقتنا مع الدول العربية وبالنسبة للمقاطعة الدولية المفروضة على سورية.

وأكد اللحام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نتائج هذه العودة لا تظهر بالمدى القريب، بل تحتاج لفترة طويلة، وجهد بالاتصالات مع هذه الدول، كما أنها فاتحة وحركة مهمة لدوران عجلة الاقتصاد السوري وتنميته، مشيراً إلى العروض الكبيرة المقدمة من الخارج للمشاركة بمعارض وشركات.

وبين اللحام أن هذا الانفتاح له واجبات وشدد اللحام على ضرورة البدء بالإعلان عن أنفسنا وعن منتجاتنا، إضافة للإعلان عن حاجاتنا ونسب الأرباح المطروحة، وتقديم هذه التسهيلات ضمن هذه الندوات والمعارض والمؤتمرات واللقاءات، وهي تحتاج لها بغرفة الاتصالات والنقل والطرق والسماح باستيراد المواد وهي مرحلة تسبق الاستثمار وهي عملية تراكمية تتطلب وقتاً لتظهر نتائجها.

وأشار إلى أن بناء المناخ الاستثماري من مهام رجال الأعمال، مبيناً أن هذا الانفتاح لا يشكل خطورة على الاقتصاد والمنتج المحلي بل على العكس تماما هو حافز لتحسين جودة المنتج المحلي ليشعر المستهلك بهذا الفرق، فليس من الصحي أن يبقى السوق على حاله بل عليه أن يطور من نفسه.

من جهته رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري بين أن أهم ما ينتظره وهذا بحاجة لأفعال ملموسة على أرض الواقع من ناحية التشريعات والقطع وإدخال العملة والسماح بالاستيراد.

وبين اللحام أن هذا الانفتاح له واجبات إيجابية وسلبية، فهو يتطلب وجود تسهيلات للفلاحين وتشجيع الاستثمارات، وسياسات جديدة لاستقطاب الاستثمارات، والأمن وطريقة الدفع والتحويل، للاستفادة من الاتفاقيات مع الدول العربية، لافتاً لوجود عوائق يبدء العمل بسورية لابد من تجاوزها كتقديم تسهيلات لرجال الأعمال، يتطلب تسهيلات البنك المركزي، فالعمل لا يقتصر فقط على الأعمال الملموسة بل يتعدى ذلك إلى تأهيل البنى التحتية، فالعمل لا يقتصر على الأعمال، فهو يتطلب تسهيلات للسكن والتعليم والطبابة وغيرها، وهذا يحتاج لإعلان وتسويق.

وأكد اللحام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نتائج هذه العودة لا تظهر بالمدى القريب، بل تحتاج لفترة طويلة، وجهد بالاتصالات مع هذه الدول، كما أنها فاتحة وحركة مهمة لدوران عجلة الاقتصاد السوري وتنميته، مشيراً إلى العروض الكبيرة المقدمة من الخارج للمشاركة بمعارض وشركات.

وبين اللحام أن هذا الانفتاح له واجبات وشدد اللحام على ضرورة البدء بالإعلان عن أنفسنا وعن منتجاتنا، إضافة للإعلان عن حاجاتنا ونسب الأرباح المطروحة، وتقديم هذه التسهيلات ضمن هذه الندوات والمعارض والمؤتمرات واللقاءات، وهي تحتاج لها بغرفة الاتصالات والنقل والطرق والسماح باستيراد المواد وهي مرحلة تسبق جاهزة علينا ترتيب الأمور الخاصة بنا، والتي تبدأ أولاً بتمويل المستوردات التي ترفع أسعار البضائع ٣٠ بالمئة، فكيف سنسمح بالاستيراد إذا كان التصنيع يكلف زيادة ٣٠ بالمئة؟

وأشار المصري إلى ضرورة وجود دراسات معمقة وقرارات جريئة من الجهات المعنية، متسائلاً عما نحتاجه من البلاد العربية؟! حيث أهم ما تحتاجه سورية اليوم الطاقة، ونحن لدينا البيئة المناسبة لاحتضان هذه الاستثمارات، وكغرفة صناعة دائماً نقدم مقترحات لتحسين العمل بما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام ويتم التعامل معه وفق الأولويات.

جدير بالذكر أن وزير الاقتصاد الدكتور سامر الخليل سبق أن دعا خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدول العربية إلى المشاركة بالاستثمار في سورية في ظل وجود فرص مهمة وآفاق واعدة وقوانين جديدة جاذبة للاستثمار في قطاعات رابحة ومجدية اقتصادياً لجميع الأطراف، لافتاً إلى أهمية ودور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليس فقط في تأمين الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين، بل في تأمين احتياجات الاستثمارات والمشاريع التي يتم تنفيذها من مواد أولية وسلع وسيطة وتجهيزات ضرورية، ولذلك فإن التعاون المشترك يجب أن يشمل إزالة جميع القيود التعريفية وغير التعريفية التي تحد من فرص الاستفادة من منطقة التجارة الحرة الكبرى بالشكل الأمثل تعزيزاً لدورها في هذه المنطقة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بورصة لـ«المتة» بحماة.. أسعار جهنمية

باعة: تجار الجملة يفرضون أسعارها ونضطر للقبول بها.. والموزع: نضخ كميات كبيرة

محمد أحمد خبازي

أكد مواطنون كثر من «شريبة» المتة في العديد من مناطق حماة لـ«الوطن»، أنهم يتعرضون في هذه الأيام لابتزاز كبير من الباعة الذين يستغلون اعتيادهم هذه المادة وعدم قدرتهم على الاستغناء عنها أو التخفيف من شربها، ويفرضون عليهم أسعاراً زائدة للعلبة مهما يكن وزنها، وغير معقولة ولا مقبولة.

وبيّنَ المواطنون أن العلبة التي وزنها ٢٠٠ غ يبيعها باعة كثر بنحو ٨٥٠٠ ليرة، وذات الوزن ٢٥٠ غ بنحو ٩٥٠٠ ليرة، وذات الوزن ٥٠٠ غ بين ٢١ – ٢٢ ألف ليرة!.

وأوضحوا أن أسعارها جهنمية، وكأن هناك اتفاقاً ضمنياً بين جميع الباعة يقضي ببيعها بأسعار زائدة.

ولفت آخرون إلى أن تحكم الباعة بهذه المادة وفرضهم أسعاراً كبيرة، يستنزفانهم ويسببان لهم معاناة مادية شديدة، فهم يشترونها مرغمين لا أبطالاً، لكونهم لا يستطيعون التخلي عنها، فهي أهم من الخبز – كما يقول أحدهم – وكل يوم يشربونها صباحاً ومساء فقط!.

وأكد عدد من باعة المفرق أن تجار الجملة يبيعونهم هذه المادة بأسعار مرتفعة، لكونها مطلوبة ومرغوبة كثيراً، وأنهم يضطرون للقبول بها وشرائها كي يحركوا البيع والشراء في محالهم. وبيّنَ العديد منهم أن المواطنين يشترونها رغم غلائها، ورغم تذمرهم من سعرها فهي مادة ضرورية بالنسبة لهم!.

وقد بيَّنَ عدد من باعة الجملة لـ«الوطن»، أن المادة قليلة، وتباع لباعة المفرق بالسعر النظامي المحدد من الموزع الرئيسي، مع هامش الربح المعقول، بموجب فواتير نظامية، ولكن بعض الباعة «الجشعين» يبيعونها بسعر زائد!.

من جانبه، نفى الموزع الرئيسي في سلمية باسل كنجو، ادعاءات التجار، وبيَّنَ لـ«الوطن» أنه على العكس تماماً، وأنه يتم ضخ كميات كبيرة في السوق ما جعل الأسعار تنخفض، وبعد تخوف التجار من كسر أسعارها بدؤوا بالعرض مباشرة، حيث كان العديد منهم يخفونها لرفع الأسعار، ولكن حالياً بعد الضخ الكبير من الشركة بدؤوا بالعرض مباشرة والبيع بأسعارها النظامية.

وأوضح أنه يتم ضخ نحو ٢ طن من وزن ٥٠٠ غ وبسعر ١٦ ألف ليرة لتاجر الجملة والمفروض أن يبيعها بسعر ١٧ ألف ليرة، والعلبة ذات الوزن ٢٠٠ غ سعرها بالجملة ٦٧٤٥ ليرة، وللمستهلك بسعر ٧١١٠ ليرات.

من جهته بيَّنَ مصدر في الشركة المستوردة لـ«الوطن»، أن الشركة توفر حاجة السوق على مستوى سورية وبالكميات الاقتصادية، وبفواتير نظامية مربوطة إلكترونياً مع وزارة المالية، وأوضح أن السوق «شبعانة» ولا توجد مشكلة بتوافر المادة، ولفت إلى أن البيع بأسعار زائدة مسؤولية تجار الجملة.

ومن جانبه، بيَّنَ مدير التجارة الداخلية رياض زيود لـ«الوطن»، أن حماية المستهلك نفخت مؤخراً عدة ضبوط بحق المخالفين الذين باعوا المتة بأسعار زائدة.

وأوضح أن الدوريات تتابع حركة الأسواق وتداول الفواتير، وتخالف كل تاجر جملة أو بائع مفرق يرتكب مخالفة.